

بيان من المنظمات المشاركة في IPEN وافق عليه في میناماتا اليابان بمناسبة مؤتمر المفوضين بشأن معاهدة الزئبق أكتوبر 2013

تقف المنظمات المشاركة في IPEN بموجب هذا للتضامن مع مجموعات "ضحايا میناماتا" للاتفاق على أن میناماتا ليست مجرد اسم أو مكان أو مرض بل هو أكثر من ذلك. فهي أيضا تعبر عن الألم وانعدام المسؤولية والخسارة والتمييز لدى الشركات. میناماتا هي تمثل الناس والمجتمع و هي تعبيراً عن نضالهم من أجل البقاء وتصميمهم على العيش فهذا هو المعنى الحقيقي لمیناماتا ؛

ونعلن بصفتنا المنظمات المشاركة في IPEN عن عزمنا الثابت والتزامنا الموسع للعمل من أجل ضمان عدم تلوث بيئتنا المحلية والعالمية بعد الآن بالمعادن السامة مثل الزئبق والرصاص والكاديوم ، وأنها لن تلوث مجتمعاتنا وطعامنا وأجسادنا، أو أجساد أطفالنا والأجيال المقبلة.

بالإضافة إلى ذلك،

نرحب بالإجماع العالمي على أن التلوث بالزئبق يشكل تهديدا خطيرا لصحة الإنسان والبيئة وأن هناك ضرورة لاتخاذ إجراءات للحد والقضاء على انبعاثات وإطلاقات الزئبق من أجل الحد من هذا التهديد.

ونحن نشدد على أن الزئبق هو مادة كيميائية تحظى بالإهتمام العالمي نظرا لانتقالها بعيد المدى في الغلاف الجوي وثباتها في البيئة وقدرتها على التراكم البيولوجي في النظم الإيكولوجية والسلسلة الغذائية وآثارها السلبية الكبيرة على صحة الإنسان والبيئة عبر الأجيال.

كما نسلط الضوء على الآثار الصحية الناجمة عن الزئبق على الفئات الضعيفة من السكان مثل النساء والأطفال ومن خلالهم الأجيال المستقبلية خصوصا في البلدان النامية والبلدان الانتقالية؛

ونحن ندرك الأضرار الخطيرة وطويلة الأمد على النظم الإيكولوجية وصحة الإنسان التي يمكن أن يتسبب بها الزئبق في المجتمعات سواء في الأماكن القريبة أو على المناطق النائية.

ونحن نشدد على الأضرار التي تتعرض لها النظم الإيكولوجية والشعوب الأصلية للقطب الشمالي جراء التضخم الأحيائي في الزئبق وتلوث الأطعمة التقليدية.

ونعترف بالأدلة العلمية الدامغة على حدوث أضرار ناجمة عن الزئبق في المأكولات البحرية والتي تؤثر على العديد من المجتمعات التي تعتمد في تغذيتها على الأسماك و المنتجات البحرية كمصدر أساسي للبروتين. كما نرفع مخاوفنا المتعلقة بتراكم الزئبق داخل أجسام جميع الكائنات الحية بما فيها الإنسان.

كما ندعم ونعترف بمطالب ونضالات العمال والنساء والأطفال والسكان الأصليين وعمال المناجم والصيادين ومجتمعات القطب الشمالي وسكان الجزيرة والمناطق الساحلية وعمال مناجم الذهب صغيرة الحجم والفقراء وجميع الفئات الاجتماعية الأخرى التي تتأثر بالتعرض للزئبق. لذا فإننا ندعو إلى التضامن ودعم جميع الفئات المتأثرة في ممارسة حقهم في المطالبة ببيئة صحية وحماية العاملين والحق في المعرفة والتعويض العادل والعلاج الطبي والعدالة البيئية.

ونؤكد على الحاجة الملحة لاتخاذ إجراء بشأن التنقيب عن الذهب الحرفي صغير الحجم لتسهيل وصول عمال المناجم إلى تكنولوجيات فعالة ومناسبة من شأنها أن تقلل أو تجنب استخدام الزئبق إن أمكن ذلك لوقف المتاجرة به وتزويده في مناطق التنقيب عن الذهب الحرفي وصغير الحجم " ASGM " ومعالجة المواقع الملوثة وضمان إعادة تأهيلها وإنشاء برامج لمساعدة عمال المناجم في تأمين سبل العيش البديلة.

ونؤكد على ضرورة اتخاذ تدابير رقابة صارمة للحد والقضاء على انبعاثات الزئبق جراء عمليات تعدين واسعة النطاق لحماية جودة الهواء والمياه ومنع تلوث التربة.

ونؤكد على ضرورة اتخاذ تدابير رقابة صارمة للحد والقضاء على التلوث بالزئبق المنبعث من محطات توليد الطاقة التي تعمل بالفحم والترويج بدلا عن ذلك لاستخدام مصادر الطاقة البديلة المتجددة الآمنة.

ونسلم الضوء على الحاجة إلى الإدارة السليمة البيئية للزئبق أثناء عملية التخزين المؤقتة وطويلة الأجل والتخلص والحد من الزئبق المنخفض لحماية صحة الإنسان.

نحث على تعزيز التدابير الإلزامية لمعالجة انبعاثات الزئبق في الأرض والمياه ونحث على إجراءات صارمة وسريعة لتحديد وتخفيض والقضاء على هذه الانبعاثات بما في ذلك في المواقع الملوثة.

ندعو للانتباه إلى انبعاثات الزئبق من عمليات التصنيع بما في ذلك إنتاج مونومير كلوريد الفينيل وندعو القطاع الخاص للحد والقضاء على الانبعاثات واتخاذ كل التدابير لإدخال أساليب إنتاج خالية من الزئبق.

وندعو الحكومات للمصادقة بسرعة على معاهدة الزئبق وتنفيذ أهدافها وأحكامها بدقة حتى يتم التخفيض الإجمالي لانبعاثات وإطلاقات الزئبق وبالتالي القضاء عليها.

ونحن مصممون على اتخاذ إجراءات مستمرة لتسليط الضوء على الأضرار الناجمة عن التلوث بالمعادن السامة على صحة الإنسان والبيئة، وتعزيز الدعم الدولي لاتخاذ تدابير حوكمة وطنية وعالمية لتخفيض والقضاء إن أمكن على مصادر التلوث بالمعادن السامة مثل الزئبق والرصاص والكاديوم.

نلاحظ الحاجة للحدّ للتعرض للمعادن السامة والقضاء عليها كالزئبق والرصاص والكاديوم والزرنيخ وغيرها التي توجد في دورة حياة مجموعة متنوعة من المنتجات بما فيها تلك المتعلقة بالاستهلاك والأغراض الطبية وخدمات طب الأسنان والمبيدات وغيرها.

و ندعو القطاع الخاص إلى تحمل المسؤولية للحد من استخدام المعادن السامة وانبعاثاتها بشكل صارم وتحمل المسؤولية للتنظيف والتعويض.

ونحن ندرك ونؤكد على مبدأ الوقاية ومبادئ الحق في المعرفة والمساواة بين الأجيال والعدالة البيئية وتخفيف التلوث والمسؤولية والتعويض.